العدالة المستقبلية والتنمية المستدامة في إطار القانون الدولي

م.م حنين فائق حسين

كلية العلوم السياسية – جامعة المستنصرية

hanin.faeq1204a@colaw.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

التنمية المستدامة تعد بمثابة مسارً معقدً، يعكس قدرة المجتمعات على تحقيق تنمية مستمرة لثرواتها مع عدم الإضرار بالبيئة، وقد شهد العالم اهتمامًا متزايدًا بمشكلات البيئة، على الرغم من تأخره النسبي، مما دفع الأفراد والمجتمعات إلى دراسة تأثير الأنشطة البشرية على البيئة الطبيعية، استجابةً لهذه التحديات، عمل المجتمع الدولي على وضع قوانين تضمن حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن التدخل البشري.

وفي ضوء ذلك، ظهرت دعوات لتبني قانون دولي شامل يعالج القضايا البيئية، إلى جانب الحاجة إلى مؤسسات قضائية فعالة تعمل على تنفيذ تلك الاتفاقيات وتحويل النصوص القانونية من مجرد قواعد نظرية إلى واقع عملي، الأمر الذي أدى إلى المطالبة بإنشاء محكمة دولية مختصة بالقضايا البيئية، تكون معنية بالنظر في النزاعات البيئية الدولية وتحقيق العدالة المستقبلية التي تضمن التوازن بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: العدالة والتنمية، القانون الدولي البيئي، المخاطر البيئية، المحكمة الدولية للبيئة.

Abstract:

Sustainable development represents a complex path that reflects the ability of societies to achieve continuous growth of their resources without harming the environment. Despite the relatively late international attention to environmental issues, this growing concern has driven individuals and communities to study the impacts of human activities on the natural environment. In response to these challenges, the international community has worked to establish laws that ensure the protection of the environment from the damages caused by human interference.

Consequently, calls have emerged for adopting a comprehensive international legal framework to address environmental issues, alongside the necessity of establishing effective judicial institutions to implement these agreements. This would transform legal provisions from theoretical rules to practical application. This need has led to demands for the creation of an international court specialized in environmental cases, tasked with resolving international environmental disputes and achieving future justice that ensures a balance between environmental protection and sustainable development.

Keyword: Justice and Development, International Environmental Law, Environmental Risks, International Environmental Court.

إشكالية البحث: يعالج البحث إشكالية رئيسية تتعلق بقدرة الأطر القانونية الدولية على تحقيق التوازن بين حماية حقوق الإنسان وتلبية احتياجات التنمية المستدامة، مع مراعاة حقوق الأجيال المقبلة، ويتناول البحث التحدي المتمثل في تطوير قواعد قانونية دولية شاملة تكون قادرة على مواجهة قضايا معقدة مثل التغير المناخي، التفاوت الاجتماعي، وانعدام الأمن الاقتصادي.

وتحليل مدى قدرة القوانين الدولية التقليدية على الاستجابة لمتطلبات العدالة المستقبلية، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى صياغة أطر قانونية مبتكرة تتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من أهمية تحقيق العدالة المستقبلية والتنمية المستدامة في إطار القانون الدولي، حيث يسعى إلى توضيح دور القانون الدولي كأداة محورية لبناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا، يوازن بين حقوق الإنسان واحتياجات التنمية المستدامة على المدى البعيد، يتناول البحث كيف يمكن للقانون الدولي أن يُقدم حلولاً مبتكرة للتحديات العالمية المعاصرة، مثل الأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في موارد مستدامة وبيئة آمنة.

علاوة على ذلك، يسلط البحث الضوء على أهمية تحديث القوانين الدولية بما يتناسب مع التحولات العالمية المتسارعة، مما يعزز فهم العلاقة بين القانون الدولي والتنمية المستدامة، ويُبرز كيف يمكن للقانون أن يكون أداة فعّالة لتحقيق العدالة المستقبلية وضمان حياة كريمة للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

منهجية البحث: على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الأطر القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مع مقارنة تجارب دولية ناجحة لتحديد أفضل الممارسات وتقديم توصيات لتطوير تشريعات ملائمة تعزز العدالة والاستدامة.

هيكلية البحث: لقد تم تقسيم هذا البحث الى مطلبين فضلا عن المقدمة والخاتمة حيث تطرقت في المبحث الاول الى العدالة المستقبلية والتنمية المستدامة المفاهيم والأسس القانونية، اما المبحث الثاني سوف يتم التركيز فيه على دور القانون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة وحل النزاعات البيئية.

المقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، برزت قضايا العدالة المستقبلية والتنمية المستدامة كأولويات رئيسية في القانون الدولي، ومن بين التحديات البارزة في هذا السياق، تزايد النزاعات الدولية البيئية التي أصبحت محور اهتمام المجتمع الدولي، جاء هذا نتيجة الانتهاكات المتكررة للبيئة بفعل الاستغلال غير السليم للموارد الطبيعية، وتنامي الآثار السلبية للتطور العلمي والتكنولوجي، والتوسع الصناعي المستمر الذي يفرز ملوثات تؤثر سلبًا على عناصر البيئة الطبيعية.

لقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى التوفيق بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فسعى إلى وضع قوانين تسعى لتحديد السلوكيات المحظورة التي تضر بالبيئة، وفرض العقوبات المناسبة على

المخالفين، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بآليات الوقاية من الأضرار البيئية. ومع ذلك، فإن النصوص القانونية وحدها ليست كافية لضمان العدالة المستقبلية، ما لم تُدعَم بقضاء دولي فعّال يعزز الجهود العالمية في حماية البيئة ويُكرّس التعاون الدولي لمعالجة هذه القضايا.

وعلى الرغم من مساهمة الجهات القضائية الدولية في حل بعض النزاعات البيئية، إلا أن هناك قصورًا واضحًا في معالجة جميع التداعيات الخطيرة للتلوث البيئي، لذا، يبرز اليوم مطلب ملحّ لإنشاء محكمة دولية متخصصة بالشأن البيئي، تُعنى بتطبيق القانون الدولي على القضايا البيئية العابرة للحدود، وتعمل على تسوية النزاعات بطريقة تضمن تحقيق العدالة المستقبلية وتعزز التنمية المستدامة.

إن وجود محكمة دولية بيئية يُعد جزءًا أساسيًا من الإدارة البيئية الدولية الشاملة، حيث تسهم هذه المحاكم في تفعيل القواعد القانونية من خلال وظائفها القضائية، مما يجعلها آلية حيوية لتسوية النزاعات البيئية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة.

المبحث الأول: العدالة المستقبلية والتنمية المستدامة –المفاهيم والأسس القانونية

يشهد العالم اليوم تحديات غير مسبوقة تهدد استقرار المجتمعات وحقوق الأفراد، ما يجعل تحقيق العدالة المستقبلية والتنمية المستدامة ضرورة حتمية لضمان التوازن بين حقوق الأجيال الحالية والمقبلة، اذ يمثل القانون الدولي الإطار الأمثل لتحقيق هذا الهدف من خلال وضع معايير وقواعد قانونية تعزز الإنصاف، تحمي البيئة، وتضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وتعد العدالة المستقبلية، كأحد ركائز القانون الدولي، تتطلب التوفيق بين حقوق الأفراد والبيئة لضمان حياة كريمة للأجيال المقبلة، من خلال الأدوات القانونية الدولية، يتم تعزيز الإنصاف بين الدول والفئات المختلفة، مع العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة، لا تزال هناك فجوات كبيرة تستوجب العمل على تطوير آليات قانونية قادرة على معالجة تحديات المستقبل.

أما التنمية المستدامة، فهي مفهوم متكامل يركز على تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي. يعكس القانون الدولي هذا المفهوم في نصوصه التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المسؤول[1]، ومن خلال التزام الدول بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس واتفاقية التنوع البيولوجي، يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق التنمية المستدامة كهدف عالمي يضمن استمرارية الحياة على كوكب الأرض.

المطلب الأول: مفهوم العدالة المستقبلية وأساسها في القانون الدولي

العدالة المستقبلية تمثل حجر الزاوية في بناء نظام قانوني عالمي يضمن التوازن بين حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، يسعى القانون الدولي لتحقيق هذه العدالة من خلال مبادئ وقواعد تهدف إلى تعزيز الحماية البيئية، التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان[2].

اذ تعد العدالة المستقبلية أحد المبادئ الأساسية لبناء نظام قانوني عالمي يضمن التوازن بين حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. يسعى القانون الدولي إلى تحقيق هذه العدالة من خلال قواعد ومبادئ تهدف

إلى تعزيز الحماية البيئية، تحقيق التنمية المستدامة، وضمان احترام حقوق الإنسان، تستند العدالة المستقبلية إلى مبدأ الإنصاف بين الأجيال، وهو مبدأ يُلزم المجتمع الدولي بضمان أن تستفيد الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية ونظام قانوني يعزز السلام والتنمية المستدامة دون التسبب في أضرار دائمة يصعب إصلاحها.

ظهر هذا المبدأ جليًا في إعلان ريو لعام ١٩٩٢، حيث نص المبدأ الثالث على أن "حق التنمية يجب أن يتحقق بطريقة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل عادل". كما أكدت اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢ على أهمية حماية التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، وهو ما يعكس التزامًا دوليًا بتحقيق الإنصاف بين الأجيال.

وتلعب المؤسسات القضائية الدولية دورًا محوريًا في تعزيز العدالة المستقبلية، فمحكمة العدل الدولية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية دولية، تختص بحل النزاعات المتعلقة باستخدام الموارد المشتركة كالمياه والحدود البحرية، مما يعزز حماية حقوق الأجيال القادمة، ومع ذلك، فإن غياب محكمة دولية متخصصة بالقضايا البيئية يُعد تحديًا كبيرًا، حيث يُقترح إنشاء محكمة دولية للبيئة لمعالجة القضايا البيئية العابرة للحدود، مثل التلوث البحري واسع النطاق أو إزالة الغابات بشكل واسع[٣].

من جهة أخرى، أكدت اتفاقية كيوتو لعام ١٩٩٧ على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، مشيرة إلى أن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية أكبر في الحد من التلوث بسبب تاريخها الطويل في استغلال الموارد الطبيعية، وإلى جانب ذلك، تُعزز اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة لعام ١٩٨٩ من ضبط نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، مما يقلل من الأضرار التي قد تؤثر على الأجيال المستقبلية

كما تعتبر العدالة المناخية أحد الأركان الأساسية للعدالة المستقبلية، حيث تهدف إلى حماية الفئات الأكثر ضعفًا من آثار التغيرات المناخية والإنصاف لهم في قضايا الجرائم البيئية والانتهاكات الكبرى التي تؤثر على حياتهم وبيئتهم، ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الإقليمية على حق الأفراد في الوصول إلى العدالة وتعويض الأضرار[٤]، على سبيل المثال، تُلزم اتفاقية باريس الدول الكبرى بدعم الدول النامية ماليًا وتقنيًا لمساعدتها على مواجهة الكوارث المناخية والتكيف مع آثارها، كما تُشجع الاتفاقية على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، خاصة الفئات المتضررة مثل الشعوب الأصلية وسكان المناطق المعرضة للخطر، في صياغة السياسات الدولية المتعلقة بالمناخ[٥].

أصبح من الضروري أن يتضمن القانون الجنائي الدولي الجرائم البيئية كجزء من الجرائم ضد الإنسانية، نظرًا لآثارها المدمرة على البيئة والأجيال القادمة. من أبرز هذه الجرائم، إزالة الغابات بشكل واسع أو التلوث المتعمد للمحيطات، التي تؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة تهدد استدامة الحياة البشرية، يمكن تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لإدراج الجرائم البيئية ضمن اختصاصها، مع وضع آليات قانونية تضمن تعويض الأفراد والمجتمعات المتضررة من الأنشطة الضارة بالبيئة، ومساءلة الشركات الكبرى التي تسهم في التدهور البيئي[٦].

رغم الجهود المبذولة لتحقيق العدالة المستقبلية، إلا أن هناك تحديات كبيرة تعيق تطبيقها. من أبرز هذه التحديات التأثير السياسي في الالتزام بالقوانين البيئية، وغياب المحاكم الدولية المتخصصة بالقضايا البيئية، ونقص التعاون الدولي الفعّال، للتغلب على هذه التحديات، يجب إنشاء محكمة دولية خاصة بالبيئة، وتطوير قوانين دولية جديدة تتماشى مع التحديات الحديثة مثل تغير المناخ والذكاء الاصطناعي. كما يمكن للتكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، أن تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز العدالة المستقبلية، من خلال تحليل التغيرات المناخية والتنبؤ بالكوارث البيئية لتحسين الاستجابة الدولية، بالإضافة إلى ذلك، يشجع القانون الدولي على تبني أنظمة اقتصادية مستدامة تعتمد على تقليل الهدر وإعادة تدوير الموارد وتقليل انبعاثات الكربون[٧]، هذه الجهود تساهم في تحقيق عدالة اقتصادية وبيئية تسهم في حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

فالعدالة المستقبلية ليست مجرد مفهوم قانوني، بل هي مسؤولية أخلاقية جماعية تتطلب تعاونًا دوليًا لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، من خلال الالتزام بالمبادئ الدولية القائمة وتطوير أدوات قانونية مبتكرة، يمكن للمجتمع الدولي ضمان حقوق الأجيال القادمة في بيئة آمنة ونظام قانوني يعزز السلام والتنمية المستدامة

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها القانونية الدولية

التنمية المستدامة تُعد مفهومًا شاملاً يعكس قدرة المجتمعات على تنمية مواردها المادية والفكرية والاجتماعية مع الحفاظ على التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، وقد أصبحت التنمية المستدامة محور اهتمام المجتمع الدولي، حيث تم تطوير قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية البيئة، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة[٨].

برز هذا المفهوم لأول مرة بشكل واضح في تقرير لجنة برونتلاند (Brundtland Commission) المعنون "**مستقبلنا المشترك**"، والذي قُدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ واعتمد رسميًا عام ١٩٨٩، عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الأساسية"[٩]" وقد أصبح هذا التعريف مرجعًا رئيسيًا، وأُكد عليه في إعلان ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢، وخاصة في مبدأه الثالث[١٠].

تُبرز التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي[١١]، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠، والتي تضم ١٧ هدفًا عالميًا، مثل القضاء على الفقر، العمل المناخي، والمساواة بين الجنسين.

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يركز البعد الاقتصادي على تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة مسؤولة ومستدامة، مع حماية الموارد الطبيعية وضمان استفادة جميع الأجيال، في هذا السياق، يسعى القانون الدولي إلى وضع ضوابط ومعايير لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة[١٢]، ومن أبرز الأمثلة:

- **اتفاقية باريس للمناخ (٢٠١٥)**: تلزم الدول بتخفيض الانبعاثات الكربونية وتحفيز استخدام الطاقة النظيفة لتعزيز اقتصاد منخفض الكربون.

• **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢):** تضمن الاستخدام المستدام للموارد البحرية من خلال تنظيم الصيد واستغلال الموارد البحرية بطريقة تحفظ النظم البيئية البحرية للأجيال القادمة.

• **مبادئ العدالة الاقتصادية:** مثل مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، الذي يبرز في اتفاقية كيوتو (١٩٩٧)، حيث تتحمل الدول المتقدمة مسؤولية أكبر بسبب تاريخها الطويل في استنزاف الموارد الطبيعية.

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والذي يُعنى البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية، تعزيز رفاهية الأفراد، وضمان حقوق الإنسان الأساسية[١٣]، يعمل القانون الدولي على دعم هذا البعد من خلال:

• **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨):** الذي يؤكد على حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في العمل، الصحة، والتعليم.

• **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦):** يضمن الحق في مستوى معيشي مناسب والتعليم للجميع، مما يعزز التنمية الاجتماعية المستدامة.

• **إعلان ريو (١٩٩٢):** الذي شدد على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية والفئات المهمشة في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية، مما يضمن العدالة والشمولية.

كما يشجع القانون الدولي على تمكين الفئات الضعيفة مثل النساء والشعوب الأصلية لضمان مشاركتهم الفعالة في وضع السياسات التنموية، وهو ما يظهر بوضوح في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى المساواة بين الجنسين.

البعد البيئي للتنمية المستدامة يُعد البعد البيئي الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، حيث يهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية[١٤]. يلعب القانون الدولي دورًا محوريًا في هذا المجال من خلال:

• **اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢):** تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام لضمان استمراريته.

• **بروتوكول كيوتو (١٩٩٧):** يحدد آليات للحد من الانبعاثات الضارة وتقليل تلوث الهواء الذي يهدد صحة الكوكب.

• **اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة (١٩٨٩):** تضع ضوابط صارمة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود لحماية البيئة من التدهور.

كما تُعزز هذه الاتفاقيات مبدأ المساءلة البيئية، حيث يُلزم القانون الدولي الدول والشركات الكبرى بالالتزام باستخدام الموارد بشكل مسؤول وتجنب الأنشطة التي تُسبب أضرارًا بيئية جسيمة.

في ظل التحديات المعاصرة مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد، أصبح الابتكار والتكنولوجيا عاملين حاسمين في تعزيز التنمية المستدامة[١٥]. على سبيل المثال:

• يُستخدم **الذكاء الاصطناعي** لتحليل البيانات المناخية والتنبؤ بالكوارث البيئية، مما يُحسن الاستجابة الدولية لهذه التحديات.

• تُعزز **التقنيات النظيفة** مثل الطاقة الشمسية والرياح كفاءة الموارد وتقلل من الانبعاثات الضارة.

• تُعد مفاهيم مثل **الاقتصاد الدائري**، الذي يركز على إعادة تدوير الموارد، و**الاقتصاد الأخضر**، الذي يعزز استثمارات صديقة للبيئة، أدوات فعالة لتحقيق استدامة اقتصادية وبيئية.

في الختام فان التنمية المستدامة ليست مجرد هدف اقتصادي أو بيئي، بل هي رؤية شاملة تجمع بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. من خلال الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية وتطوير قوانين مبتكرة، يمكن تحقيق تنمية مستدامة تدعم رؤية متكاملة لعدالة مستقبلية قائمة على أسس القانون الدولي.

المبحث الثاني: دور القانون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة وحل النزاعات البيئية

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم اليوم، أصبح تحقيق التنمية المستدامة وحل النزاعات البيئية من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي، يعد القانون الدولي الإطار القانوني الأساسي لتنظيم العلاقات بين الدول في هذا السياق، حيث يهدف إلى وضع قواعد وآليات تعزز التعاون الدولي لحماية البيئة، ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين التنمية والعدالة[١٦].

تتجلى أهمية القانون الدولي في دوره المحوري في صياغة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية باريس للتغير المناخي واتفاقية التنوع البيولوجي، التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يعتمد القانون الدولي على آليات متقدمة لحل النزاعات البيئية بطريقة سلمية وعادلة، مثل محكمة العدل الدولية والوسائل الوقائية، لضمان حماية البيئة وتعزيز السلام بين الدول.

يناقش هذا المبحث دور القانون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع الأطر القانونية الشاملة، إلى جانب الآليات الفعالة التي تعزز حل النزاعات البيئية بطرق تضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية

المطلب الأول: الآليات القضائية الدولية لحل النزاعات البيئية في إطار القانون الدولي

يعد القانون الدولي أحد الأسس الرئيسية لحل النزاعات البيئية، حيث يوفر آليات قانونية فعالة للتعامل مع القضايا التي تنشأ بين الدول بسبب الأنشطة البيئية الضارة أو استنزاف الموارد الطبيعية، تتنوع هذه الآليات بين الوسائل القضائية مثل محكمة العدل الدولية، والآليات الوقائية التي تهدف إلى تجنب تصاعد النزاعات البيئية، من خلال هذه الآليات، يسعى القانون الدولي إلى تحقيق العدالة البيئية وحماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، مما يعزز التنمية المستدامة ويسهم في حفظ التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة[١٧].

الفرع الأول: محكمة العدل الدولية ودورها في حل النزاعات البيئية

تُعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة، وتمثل أداة رئيسية لتسوية النزاعات الدولية، بما في ذلك القضايا البيئية، ونظرًا للتحديات البيئية العالمية المتزايدة، لعبت المحكمة دورًا محوريًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول بشأن الموارد الطبيعية أو الأنشطة الضارة بالبيئة[١٨].

أنشأت محكمة العدل الدولية آلية "الغرف الخاصة " للنظر في القضايا المتخصصة[١٩]، بما في ذلك غرفة مخصصة للقضايا البيئية تهدف هذه الغرفة إلى تقديم حلول سريعة للنزاعات البيئية مع الحفاظ على مرونة الإجراءات على الرغم من ذلك، لم تشهد الغرفة استخدامًا واسعًا منذ إنشائها، مما دفع بعض الدول إلى المطالبة بتعزيز دورها أو إنشاء محكمة بيئية دولية مستقلة.

ومن أبرز القضايا البيئية التي نظرت فيها المحكمة:

- قضية Gabcikovo-Nagymaros (1997): تناولت النزاع بين المجر وسلوفاكيا بشأن مشروع سد نهر الدانوب، أكدت المحكمة على أهمية حماية البيئة الطبيعية، مشيرة إلى ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بما يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة[٢٠].
- قضية نيوزيلندا ضد فرنسا (١٩٩٥): تناولت المحكمة اعتراض نيوزيلندا على التجارب النووية الفرنسية وتأثيرها على البيئة، مما يبرز دور المحكمة في معالجة القضايا التي تمس حقوق الإنسان والبيئة معًا[٢١].
- قضية كوستاريكا ضد نيكاراغوا (٢٠١٠): نظرت المحكمة في الأنشطة البيئية الضارة التي قامت بها نيكاراغوا على الحدود المشتركة، وخلصت إلى وجوب التزام الدول بمراعاة المعايير البيئية الدولية في أنشطتها[٢٢].

الفرع الثاني: المحكمة الجنائية الدولية وحماية البيئة

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي عام ١٩٩٨ لتوفير آلية قضائية لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة، بما في ذلك الجرائم البيئية التي تشكل تهديدًا كبيرًا للسلم والأمن الدوليين[٢٣].

رغم أن نظام روما الأساسي لا ينص بشكل صريح على الجرائم البيئية، إلا أن التفسيرات الحديثة وسعت نطاق اختصاص المحكمة ليشمل الجرائم التي تؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة. على سبيل المثال:

- تدمير الغابات بشكل واسع.
- تلويث مصادر المياه بشكل يؤدي إلى تهديد حياة المجتمعات.
- استغلال الموارد الطبيعية بطرق تهدد التنوع البيولوجي.

في السنوات الأخيرة، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بيانات تؤكد اهتمامها بالجرائم البيئية كجزء من اختصاصها، مشيرة إلى أن الانتهاكات البيئية الكبرى يمكن أن تُصنف كجرائم ضد الإنسانية إذا ارتبطت بأضرار جسيمة بحقوق الإنسان[٢٤].

ونظرًا لتزايد التحديات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ والتلوث العابر للحدود، ظهرت مطالبات بتعديل نظام روما الأساسي لتضمين الجرائم البيئية بشكل صريح في اختصاص المحكمة، هناك دعوات متزايدة لإنشاء محكمة دولية متخصصة في القضايا البيئية تكون ذات اختصاص حصري للنظر في النزاعات البيئية، تهدف هذه المحكمة إلى التعامل مع الجرائم البيئية الكبرى ومعالجة الثغرات الموجودة في النظام الحالي[٢٥].

من خلال ما سبق أن القانون الدولي يمثل الإطار الرئيسي لتحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة، ومع استمرار التحديات البيئية، تزداد أهمية تطوير الآليات القانونية وتعزيز التعاون الدولي لضمان مستقبل مستدام قائم على العدالة البيئية والاجتماعية.

المطلب الثاني: دور المحاكم المتخصصة في حماية البيئة البحرية وتعزيز التنمية المستدامة

في ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة، باتت الحاجة ماسة إلى تطوير آليات قانونية وتقنية فعالة لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ولا تقتصر هذه الآليات على الحلول القضائية التقليدية فحسب، بل تشمل أيضًا استخدام تقنيات مبتكرة تسهم في تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية من أجل مواجهة التحديات البيئية الكبرى.

الفرع الأول: محكمة التحكيم الدائمة ودورها في حل النزاعات التحكيم الدائمة (PCA) من أهم الآليات القضائية التي تسهم في تسوية النزاعات الدولية[٢٦]، بما في ذلك النزاعات البيئية، وتتميز بمرونتها مقارنة بالمحاكم الدولية الأخرى، حيث تتعامل مع النزاعات التي تنشأ بين الدول أو بين الدول والكيانات الخاصة[٢٧]، استنادًا إلى اتفاقيات دولية متعددة، ومن خصائص المحكمة ودورها في النظام البيئي:

- الفصل في النزاعات المتعلقة بالقانون الدولي البيئي، بما في ذلك قضايا بروتوكول كيوتو وآليات التنمية النظيفة.
- تسوية النزاعات المتعلقة باتفاقية قانون البحار، والتي تشمل النزاعات البيئية المرتبطة باستخدام الموارد البحرية وحمايتها.

وتتميز أحكام المحكمة إلزامية ونهائية، مما يضمن حقوق الأطراف المتنازعة، الا انه يعاب عليها هو بطء إجراءات المحكمة مما يؤدي إلى عزوف بعض الدول عن اللجوء إليها لتسوية نزاعاتها البيئية.

من أبرز القضايا التي تعاملت معها المحكمة قضية النزاع بين اليمن وأريتريا حول جزيرة حنيش الكبرى، حيث فصلت المحكمة في السيادة البحرية بما يراعي الالتزامات البيئية الدولية، والتي تتعلق بالنزاع على السيادة والحدود البحرية. في عام ١٩٩٦، قضت المحكمة بسيادة اليمن على الجزيرة وألزمت أريتريا بالانسحاب، مع ضمان حقوق الصيادين التقليدية في المنطقة، ما يبرز دور المحكمة في معالجة النزاعات البحرية والبيئية معًا[٢٨].

الفرع الثاني: المحاكم المشكلة وفق مرفقات اتفاقية قانون البحار

بجانب محكمة التحكيم الدائمة، توفر اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ آليات قضائية إضافية للفصل في النزاعات البحرية[٢٩]، ومن أبرزها:

محكمة التحكيم المشكلة وفقًا للمرفق السابع: تُعد هذه المحكمة آلية تحكيمية متخصصة لحل النزاعات البحرية وفقًا لأحكام اتفاقية قانون البحار، يتم اللجوء إليها بناءً على طلب أحد الأطراف، وتشمل اختصاصاتها القضايا المتعلقة بالدول والكيانات الأخرى، بما فيها الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون، تتميز أحكامها بكونها إلزامية ونهائية وغير قابلة للاستئناف إلا باتفاق الأطراف[٣٠]، وتُصدر أحكامها بناءً على المسائل المحددة محل النزاع فقط[٣١]، مع توضيح الأسباب التي استندت إليها، وفي حالة وجود خلاف بشأن تفسير أو تنفيذ الحكم، يمكن لأي طرف العودة إلى المحكمة للفصل في الخلاف[٣٢].

محكمة التحكيم المشكلة وفق المرفق الثامن: تركز هذه المحكمة على أنواع محددة من النزاعات البيئية البحرية، مثل مصائد الأسماك، حماية البيئة البحرية، البحث العلمي البحري، والتلوث الناجم عن السفن، تختص بالنظر في النزاعات التي تنشأ عن استغلال قاع البحار، الذي يُعد "التراث المشترك للإنسانية"[٣٣]، ويتميز بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، وتتمتع المحكمة بطابع فني مميز، حيث تستعين بقوائم خبراء متخصصين في القضايا المطروحة أمامها[٣٤].

ومن أبرز القضايا هي قضية "جزيرة ويرا" بين أستراليا وإندونيسيا (٢٠٢٠): هذه القضية تتعلق بالنزاع البيئي حول صيد الأسماك واستخدام الموارد البحرية، وهو نوع من النزاعات التي يمكن أن تُنظر أمام محكمة التحكيم الدائمة أو المحكمة المشكلة وفقًا للمرفق السابع من اتفاقية قانون البحار.

كما صدرت الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث البحري (٢٠٢١) هذه الاتفاقية تُعزز اختصاص المحاكم البحرية في القضايا المتعلقة بالتلوث البحري، مثل التلوث النفطي والمخلفات البحرية. ويُحتمل أن تُعرض القضايا المتعلقة بها على محكمة التحكيم الدائمة أو محاكم التحكيم البحرية الخاصة وفقًا لاتفاقية قانون البحار

يُعد التحكيم الخاص وسيلة قضائية مرنة تُتيح للأطراف تقديم طلبات تتعلق بإثبات أسباب النزاع أو إجراء تحقيقات، على الرغم من أن بعض توصيات المحكمة قد تكون غير ملزمة، إلا أنها تشكل أساسًا للتفاهم بين الأطراف لإعادة النظر في النزاعات القائمة.

تُظهر محكمة التحكيم الدائمة والمحاكم المشكلة وفق مرفقات اتفاقية قانون البحار أهمية كبرى في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات البيئية البحرية. توفر هذه الآليات أطرًا قانونية ملزمة تُسهم في حماية البيئة البحرية وضمان استغلالها بطريقة مستدامة. ومع ذلك، لا تزال الحاجة قائمة لتعزيز فعالية هذه المحاكم، خاصة من خلال تسريع إجراءاتها وتوسيع نطاق اختصاصها لمعالجة التحديات البيئية المتزايدة مثل التغير المناخي واستغلال الموارد البحرية.

الخاتمة:

في الختام، نجد أن آليات القانون الدولي القضائية تسهم بشكل كبير في تعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات البيئية بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. من خلال محكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والمحاكم الخاصة بمرفقات اتفاقية قانون البحار، يمكن تسوية النزاعات البيئية بشكل عادل وفعال، مما يعزز حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.

ورغم هذه الجهود، فإن هناك تحديات تتطلب اهتمامًا أكبر، مثل تسريع إجراءات المحاكم وتوسيع نطاق اختصاصاتها ليشمل قضايا البيئة الحديثة مثل تغير المناخ والتلوث العابر للحدود.

التوصيات:

١. تسريع الإجراءات القضائية من خلال تحسين آليات المحاكم الدولية وضمان سرعة الفصل في القضايا البيئية.

٢. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال إنشاء منصات تعاون جديدة بين الدول لتسوية النزاعات البيئية بشكل سريع وفعال.

٣. إدراج قضايا البيئة في النظام القضائي الجنائي، لتوسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في معالجة الجرائم البيئية.

٤. دعم التشريعات البيئية الدولية، من خلال التوسع في الاتفاقيات الدولية التي تعزز حماية البيئة، مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث البحري.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن تحسين فعالية النظام القضائي الدولي في مواجهة التحديات البيئية المتزايدة، وضمان تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

الهوامش:

(١) علا محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤١٥.

(٢) محمد عبد العزيز، حقوق الانسان ومعايير وقواعد الأمم المتحدة في العدالة الجنائية، حقوق الانسان، المجلد الثاني، ط١، ١٩٨٩، دار العلم للملايين، ص٢٦١.

(٣) محمد سعيد الدقاق، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية، ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي، منشاة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص٢٠٢.

(٤) هشام محمد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد(١٥)، ٢٠٢٢، ص٣٤٨

(٥) شكراني الحسين، العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى استراتيجية، ٢٠١٢، ص١٠٦

(٦) عبد المسيح سمعان، العدالة المناخية، بعدا جديدا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية،" المؤتمر العلمي العشرون، الثقافة البيئية العلمية، افاق–تحديات" الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٣٥

(٧) سرحلن سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٠١٥، ص١٥–ص١٦

(8) Eyu Ghim Siang, main principles of international environmental law, University of Malaya, 2017, p: 3.

(٩) احمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار احكا القانون الدولي الخاص، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص١٢٤.

(١٠) محسن افكيرين، القانون الدولي للبيئة، دار النهض العربية، القاهرة ٢٠٠٦، ص٢٧

(١١) مدحت بو النصر وياسمين مدحت احمد، لتنمية المستدامة–مفهومها–وابعادها–مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧، ص١٠٣.

(١٢) عثمان محمد غنيم وماجد زنيط، التنمية المستدامة–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٣٢.

(١٣) سيرنيا ميشيل، نظرة علم الاجتماع الى التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، لدار الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣١.

(١٤) زكريا مطلك الدوري، أبو بكر احمد، ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة، مجلة ديالى، العدد٥٨، ٢٠١٣، ص٢٩٦.

(١٥) احمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ٢٠٢١، ص١٨٩.

(١٦) زينب ياسين عبد الخضر، القضاء الدولي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دواسات البصرة، ملحق العدد)٤٨(لسنه٢٠٢٣، ص٥٩٣.

(١٧) صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠٢

(18) Arti:96/charter of the united nation

(19) Duncan Brack, Head of program, international environmental disputes international forums for non-compliance and dispute settlement in environment.

وهي غرفة خاصة ودائمة انشأتها المحكمة عام ١٩٩٣، تتألف من سبعة قضاة للتخصص البيئي

(20) Gabčikovo-Nagymaros project (Gabcikovo-Nagymaros), I.C.J.reports, 1997, p: 7.

(21) Nuclear Test New Zealand V. France, international court of justice Judge of 20 December 1974. And, A/CN.4/557, 2005, P: 20-24

(22) (Cost Arica v. Nicaragua) case, Advisory Opinions and Orders, Reports of Judgments, 2015.

(٢٣) بدأت هذه المحكمة أعمالها في ٢٠٠٢، وهي تابعة للأمم المتحدة، فهي محكمة دائمة ومستقلة تختص بمحاكمة مرتكبي الجرائم الشديدة الخطورة، ويتم اللجوء إليها في حالة لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها في النظر في الدعوى لأي سبب. وتقتصر سلطتها على الجرائم التي يرتكبها الافراد

(٢٤) خالد سلمان جواد، دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجريمة البيئية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، بابل، ٢٠١٩، العدد ٤٢، ص١٠

(٢٥) غبولي منى، انتهاكات البيئة زمن النزاعات المسلحة الدولية في ميزان القضاء الجنائي الدولي، مجلة الفكر القانوني السياسي، المجلد٤،٢٠٢٠، ص٢٢.

(٢٦) تأسست هذه المحكمة عام ١٨٩٩ بموجب الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات السلمية الدولية (اتفاقية لاهاي) –لغرض تسهيل اللجوء الى التحكيم وتسوية المنازعات بين الدول، ثم تطورت لتصبح مؤسسة تحكيمية معاصرة لها أغراض متعددة بحيث تلبي الطلبات المتزايدة لتسوية النزاعات عن طريق التحكيم في المجتمع الدولي

(27) Stephan Hackman QC environment, A cure di A. postiglione, international conference on Global environmental Governance, ISPRA, 2010, P: 342.

(28) Peter Dutton, case concerning sovereignty and maritime delimitation institutes, dispute resolution project (Eritrea v. Yemen), U.S Asia Law,٢٠١٨

(٢٩) صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لاهم الاحكام احكام الاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٠

(30) Arti: 5/ Annex VII Arbitration united nations convention on the law of the sea 1982.

(31) Arti: 10/ Annex VII Arbitration united nations convention on the law of the sea 1982

(32) Arti: 11/Annex VII Arbitration united nations convention on the law of the sea 1982

(٣٣) بسام محمود أحمد وعرين إياد خليل، التسوية السلمية القضائية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٣، العدد ٦، ٢٠٢١، ص١٣٢

(34) Arti: 1/ Annex VIII Special Arbitration of United Nations convention on the law of the sea 1982.

المصادر:

أولا/ المصادر العربية

١. الكتب

١) احمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ٢٠٢١.

٢) سيرنيا ميشيل، نظرة علم الاجتماع الى التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، لدار الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٣) شكراني الحسين، العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى استراتيجية، ٢٠١٢.

٤) صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥) صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لاهم الاحكام احكام الاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٠

٦) عثمان محمد غنيم وماجد زنيط، التنمية المستدامة–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢

٧) علا محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.

٨) محسن افكيرين، القانون الدولي للبيئة، دار النهض العربية، القاهرة ٢٠٠٦.

٩) محمد سعيد الدقاق، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية، ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي، منشاة المعارف، الإسكندرية.

١٠) محمد عبد العزيز، حقوق الانسان ومعايير وقواعد الأمم المتحدة في العدالة الجنائية، حقوق الانسان، المجلد الثاني، ط١، ١٩٨٩، دار العلم للملايين.

١١) مدحت بو النصر وياسمين مدحت احمد، لتنمية المستدامة–مفهومها–وابعادها–مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧

١٢) هشام محمد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد(١٥)، ٢٠٢٢.

٢. المجلات:

١) احمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار احكام القانون الدولي الخاص، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

٢) بسام محمود أحمد وعرين إياد خليل، التسوية السلمية القضائية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٣، العدد ٦،٢٠٢١

٣) خالد سلمان جواد، دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجريمة البيئية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، بابل، ٢٠١٩.

٤) زكريا مطلك الدوري، أبو بكر احمد، ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة، مجلة ديالى، العدد٥٨، ٢٠١٣.

٥) زينب ياسين عبد الخضر، القضاء الدولي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد(٤٨) لسنه٢٠٢٣.

٦) سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٠١٥.

٧) عبد المسيح سمعان، العدالة المناخية، بعدا جديدا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية،" المؤتمر العلمي العشرون، الثقافة البيئية العلمية، افاق–تحديات" الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧.

٨) غبولي منى، انتهاكات البيئة زمن النزاعات المسلحة الدولية في ميزان القضاء الجنائي الدولي، مجلة الفكر القانوني السياسي، المجلد ٢٠٢٠.

ثانيا/ المصادر الاجنبية

1) Duncan Brack, Head of program, international environmental disputes international forums for non-compliance and dispute settlement in environment

2) Environmental law, University of Malaya, 2017.

3) Eyu Ghim Siang, main principles of international.

ثالثا/ التقارير والوثائق الدولية

1) (Cost Arica v. Nicaragua) case, Advisory Opinions and Orders, Reports of Judgments, 2015.

2) Gabčikovo-Nagymaros project (Gabcikovo-Nagymaros), I.C.J.reports, 1997

3) Nuclear Test New Zealand V. France, international court of justice Judge of 20 December 1974. And, A/CN.4/557, 2005.

4) Peter Dutton, case concerning sovereignty and maritime delimitation institutes, dispute resolution project (Eritrea v. Yemen), U.S Asia Law,2018

5) Stephan Hockman QC environment, A cure di A. postiglione, international conference on Global environmental Governance, ISPRA, 2010.